

Yukiko Miyagi

Japan's Middle East Security Policy: Theory and Cases

(London; New York: Routledge, 2008). xvi, 208 p. (Sheffield Centre for Japanese Studies/Routledge Series)

سياسة ضمان مصالح اليابان في الشرق الأوسط: النظرية ودراسة حالات

مسعود ضاهر(*)

أستاذ التاريخ المعاصر، الجامعة اللبنانية.

قيادة سياسة متنوّرة تتبنى العمل الحزبي
على أسس عقلانية للحفاظ على مصالح
اليابان العليا.

اعتمدت اليابان مبدأ «الإدارة مرآة
الشعوب»، ونجحت في بناء إدارة صارمة
تعتبر من أفضل الإدارات الفاعلة في العالم.
فهي تقوم على الكفاءة الشخصية،
والشفافية، ومبدأ الثواب والعقاب، ولديها
القدرة على محاربة الفساد الإداري
والسياسي والاقتصادي بكل أشكاله.

وفي الفترة الممتدة من نهاية الحرب
العالمية الثانية حتى الأزمة النفطية لعام
١٩٧٣ برز اهتمام كبير من جانب
الحكومات اليابانية المتعاقبة بدول الشرق
الأوسط، خاصة النفطية منها، لضمان
الأمن الاقتصادي لمصانعها ومؤسساتها
التي تعتمد بنسبة كانت تفوق التسعين
بالمئة على نفط الشرق الأوسط. وتأسست
أولى المراكز اليابانية المتخصصة بدراسة

- ١ -

نجحت اليابان في مسيرتها النهضوية
المستمرة منذ قرن ونصف القرن بالاعتماد
على الإنسان الياباني أولاً في ظل غياب شبه
تام للمواد الخام الصناعية فيها. وقد شكّل
الإنسان الواعي، المحبّ للعمل والمخلص
للمؤسسات التي يعمل فيها الركيزة الصلبة
لنهضة مستمرة في مراحل عسكرية
وسلمية معاً. وترسّخت النهضة على أسس
سليمة حافظت على كل ما هو إيجابي في
التراث والمعاصرة معاً. ولعل أبرز الركائز
التي ساهمت في إنجاح نهضتها وتطورها
بصورة مطردة تتمحور حول النقاط التالية:
الانفتاح الدائم على العلوم العصرية
والتكنولوجيا المتطورة، وتعزيز الثقافة
الحرّة، ودعم الإنتاج العلمي والتقني
والفني، وتشجيع المؤسسات الثقافية
القادرة على رعاية الإبداع ومساعدتها على
أداء مهماتها بفاعلية، وتسليم دفة الحكم إلى

والموضوعية من خلال مقدمة نظرية في غاية الأهمية، وخمسة فصول حلّت فيها سياسة اليابان تجاه مشكلات الأمن في الشرق الأوسط، ومحدّدات السياسة الداخلية لصنع القرار الياباني تجاه هذه المنطقة، ونماذج بحثية من خلال دراسة موقف اليابان من الحرب على العراق، ومن الأزمة النووية الإيرانية، والضغط الأمريكي على سورية. وتوصّلت إلى بعض الاستنتاجات المعمّقة والتوجّهات العلمية العقلانية التي تساعد السلطات اليابانية على استكشاف الأبعاد المستقبلية لسياستها الخارجية في هذه المنطقة المضطربة من العالم، بسبب التنافس الحادّ بين الدول الكبرى على مواردها الطبيعية، وأسواقها التجارية والمالية. فهي تقع على ملتقى القارات الثلاث، أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتحتزن أراضيها كميات كبيرة من النفط والغاز، مع احتياط طويل الأمد، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي. كان على اليابان أن ترسم سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بما يساعد على ضمان مصالحها وتعزيز العلاقات مع دولها وشعوبها، وبناء جسر من التواصل العقلاني الذي يقوم على الاحترام المتبادل بين الثقافة اليابانية وثقافات شعوب الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من حرص الباحثة على تقديم صورة واضحة عن مفهوم الأمن السياسي للاقتصاد الياباني، والمفاهيم والمصطلحات العلمية الخاصة التي تستخدمها الدبلوماسية اليابانية لضمان مصالح اليابان العليا في الشرق الأوسط، بدا واضحاً أن صانعي القرار الياباني على معرفة شمولية بتاريخ هذه المنطقة، وبالبنى السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية

مجتمعات الشرق الأوسط بصورة جماعية أولاً، وصولاً إلى التخصص الدقيق في دراسة موضوعات محدّدة. ومع أن الأزمة النفطية تركت أثراً سلبياً في الاقتصاد الياباني الذي كان ينهض بقوة بعد الضربات المدمّرة التي حلّت باليابان في الحرب العالمية الثانية، واستمرت لسنوات طويلة بعدها، تمكّنت اليابان من تحويل الأزمة إلى عامل إيجابي. وتبنّت الحكومات اليابانية سياسة براغماتية أدت إلى زيادة الاهتمام بدول الشرق الأوسط، وتاريخ شعوبها، وآدابهم، وتراثهم، ودراسة الإسلام والتيارات الإسلامية الأصولية المعاصرة، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، وقضايا النفط والغاز، وكثير غيرها.

- ٢ -

في هذا السياق، يشكّل كتاب يوكيكو مياجي الصادر بعنوان: **سياسة ضمان مصالح اليابان في الشرق الأوسط: النظرية ودراسة حالات**، مرجعاً مهماً لدراسة كيفية صنع القرار الياباني تجاه هذه المنطقة والمحدّدات الداخلية والخارجية التي ساهمت في الإعلان عنه. فقد أعدته الباحثة كأطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تتطلب الكثير من الجهد النظري، والدراسات الإمبريقية لتقديم لوحة متكاملة تظهر، من حيث النظرية والتطبيق معاً، استراتيجية اليابان في الدفاع عن أمنها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

تضمّن الكتاب موضوعات نظرية تساعد على فهم الركائز الداخلية التي تتبّعها اليابان لضمان أمنها الاقتصادي وحماية مصالحها الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط. وقد عالجت الباحثة بكثير من الدقة

تبرز سياسة اليابان تجاه كل من العراق، والأزمة الإيرانية، وسورية.

- ٣ -

ففي الحالة العراقية، اضطرت اليابان إلى الخضوع للضغوط الأمريكية من أجل ضمان مصالحها الكبيرة في هذا البلد الغني بالنفط الذي تربطه باليابان علاقات متينة منذ عقود طويلة. فكان هاجس صنّاع القرار من اليابانيين هو الوقوف إلى جانب الاحتلال الأمريكي في العراق على غرار ما فعلت دول أخرى، رغم معارضة الأمم المتحدة. إلا أن الحكومة اليابانية أصرت على رفض المشاركة في العمليات العسكرية، فقدمت قوات السلام اليابانية في العراق صورة محببة عن تفاعل جنودها مع الشعب العراقي، تساعد على تعزيز مصالحها في العراق، وتقديم مساعدات مالية ولوجيستية كبيرة في عملية البناء التي تجري الآن على أراضيها، في ظلّ الوجود العسكري الأمريكي أو حتى بعد خروج الأمريكيين منه.

ونظراً إلى العلاقات التاريخية الوثيقة بين اليابان وإيران، حرصت الحكومة اليابانية على مساعدة إيران في بناء مفاعلات نووية لأغراض سلمية، لكنها توقفت لاحقاً بسبب الضغوط المتزايدة عليها من الأمم المتحدة، والإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي من جهة، وخوف اليابانيين من جنوح الحكومة الإيرانية إلى بناء مفاعلات نووية لأغراض عسكرية. رغم ذلك، نجحت اليابان في الحفاظ على علاقات اقتصادية وتكنولوجيا متينة مع إيران، وما زالت مؤهلة لكي تؤدي دوراً مهماً في مختلف مجالات البناء

الفاعلة في دولها، وفق خصوصيات محلية وشمولية، فرسموا استراتيجيتهم لتحقيق هدفين معاً: **الهدف الأول** هو حماية المصالح الكبيرة التي نجحت الشركات اليابانية في تحقيقها خلال العقود الماضية في ظروف حادة ومعقدة ما زالت تعصف بجميع دول الشرق الأوسط. **والهدف الثاني** هو رسم خارطة طريق لتوسيع دائرة تلك المصالح في المستقبل بعد استقرار المنطقة على خلفية مشاريع تعدّ لها لإيجاد حلّ عادل للصراع العربي - الإسرائيلي، بحيث تتمكّن دولها وشعوبها من مواجهة تحديات العولمة.

أوردت الباحثة الكثير من الأدلة القاطعة التي تؤكد رفض اليابان الدائم للمشاركة في قوات عسكرية ضد أي من دول العالم. فقد رفضت اليابان على الدوام المشاركة في الحروب أو النزاعات الداخلية في دول منطقة الشرق الأوسط، وشدّدت على ضرورة الحصول على موافقة الأمم المتحدة، وتحت رايته، ووفق خطة واضحة تمنع قوات السلام اليابانية من استخدام السلاح ضد سكان أية دولة، على أن يقتصر دور هذه القوات فقط على تقديم مساعدات صحية، واجتماعية، وثقافية، وتقنية، لسكانها، على غرار ما قامت به في العراق.

استخدمت الباحثة أسلوب التجريد النظري المعتمد في الأطروحات الأكاديمية، ولجأت إليه مراراً في جميع الفصول إلى أن بلغ حدّ التكرار أحياناً في مجال التذكير بكيفية صنع القرار، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المساعدة على تنفيذه، وأولويات صنعه محلياً ليتلاءم مع متطلبات عصر العولمة. ثم قدمت نماذج تطبيقية

والتنمية البشرية والاقتصادية فيها.

تميّزت السياسة اليابانية تجاه

الحالة السورية بوضوح أكثر من

النموذجين العراقي والإيراني. فعلاقات

اليابان مع سورية تاريخية، وهي تقدم لها

مساعداً تقنية واقتصادية مهمة. لذلك

رفضت اليابان مراراً الانصياع للضغوط

الأمريكية أو الإسرائيلية التي كانت تطالب

بفرض عقوبات مباشرة أو غير مباشرة على

النظام السوري، لإلزامه على الدخول في

مفاوضات سلام مباشرة على غرار

مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية

التي قدمت خدمات كبيرة لإسرائيل من دون

أن يحصد الفلسطينيون منها سوى الخيبة.

ورغم الضغوط، لم تغرّ اليابان من

سياستها تجاه سورية، بل تعتبرها حقّة في

المطالبة باسترجاع أراضيها في الجولان التي

تحتلها إسرائيل وترفض تطبيق القرارات

الدولية بشأنها. كما تتفهّم اليابان وجهة

نظر سورية بضرورة إيجاد حلّ عادل

وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي على

أساس القرارات الدولية التي ترفض

إسرائيل تنفيذ أي منها. ودلّت المفاوضات

الفرعية بين الإسرائيليين والفلسطينيين على

أن الحلول الجزئية لا تؤسس لأي سلام، بل

وضعت منطقة الشرق الأوسط على حافة

حرب مدمرة. وبدا واضحاً من خلال الوقائع

الدامغة التي قدمها الكتاب أن العلاقات بين

اليابان وسورية قامت على أساس الاحترام

المتبادل لضمان المصالح المشتركة، وتفهمّ

اليابان للموقف العقلاني السوري الذي

يتمسك بحلّ عادل وشامل للصراع العربي -

الإسرائيلي. كما أن استمرار احتلال

إسرائيل للجولان السوري يخالف قوانين

الأمم المتحدة والقرارات الدولية التي تتمسك

بها الدبلوماسية اليابانية، والتي تهدّد فعلاً
أمن لبنان واستقراره، وهو ما يعتبر تهديداً
لأمن سورية واستقرارها.

وأكدت الباحثة أن سياسة اليابان في

الشرق الأوسط بقيت وفيّة دوماً لمبادئ

حقوق الإنسان، وتطبيق قرارات الأمم

المتحدة، فقد رفضت اليابان مراراً الحلّ

العسكري لأزمة الشرق الأوسط، لأن كلفته

عالية جداً، بشرياً واقتصادياً، وهو لا

يساهم في حلّها، بل يزيدها تفجراً في

المستقبل القريب. ولم تُخف اليابان انتقادها

المعلن بخجل أحياناً، والمبطن في غالب

الأحيان، للدعم الأمريكي غير المحدود

لإسرائيل، ومساندة الولايات المتحدة

الأمريكية لها في الأمم المتحدة لمنع

العقوبات عنها، رغم أعمالها العدوانية ضد

الشعب الفلسطيني والشعوب المجاورة، مما

زاد من تعنّت حكومة إسرائيل ووقوفها

العلني ضد توجّهات الإدارة الأمريكية

أحياناً، فهي ترفض التوقّف عن بناء

المستوطنات على أراضي الفلسطينيين، ولو

لفترة محدودة، كما طالبها بذلك الرئيس

باراك أوباما. وما زالت إسرائيل مصرّة على

بناء المزيد من المستوطنات، وتهجير أعداد

كبيرة من الفلسطينيين عن أراضيهم،

وتهويد مدينة القدس، وتحويل إسرائيل إلى

دولة لجميع يهود العالم.

لكن تجاهل القرارات الدولية الخاصة

بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والاستمرار

في سياسة التهويد، وحصار غزة، يولدان

انتفاضات فلسطينية جديدة. لذلك شدّت

اليابان على الحلول السلمية، وليس

العسكرية، لأزمات الشرق الأوسط، وقدمت

مساعداً مستمرة، مالية وتقنية، إلى

ثابتة منذ الأزمة النفطية حتى الآن من جهة، وترتبط مباشرة بالسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة وموقفها الدائم والثابت في دعم إسرائيل من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الممتدة من الأزمة النفطية حتى الآن، شهدت تكاثر أعداد المتخصصين بدراسات الشرق الأوسط في اليابان، ومنهم مؤلفة هذا الكتاب المهم. وبالإضافة إلى كثرة الباحثين المتخصصين بالقضايا العربية، الفرعية منها أو الشمولية، تزايد عدد اليابانيين المهتمين بدراسة إسرائيل، وتركيا، وإيران، ومؤخراً بدول القوقاز النفطية في آسيا الوسطى. وقد أدت تقاريرهم ودراساتهم وترجماتهم دوراً أساسياً في تقديم مادة علمية معرفية يستفيد منها صانعو القرار السياسي الياباني، إذ نشروا دراسات مهمة تناولت قضايا متعددة، منها الصراع العربي - الإسرائيلي، والحروب العراقية - الإيرانية، والنزاعات بين البلدان العربية حول مشكلات الحدود وغيرها. وتعيش منطقة الشرق الأوسط اليوم حالة من الغليان الداخلي بسبب الفساد السياسي والإداري والمالي الذي عمّ جميع دول المنطقة، مما أدى إلى فشل سياسات التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة في غالبية هذه الدول، وارتفاع نسب الفقر والبطالة والأمية والتصحّر، وحصول الصدمات الدموية بين السلطات والشعوب، وبين الجماعات العرقية، والقبلية، والطائفية، وانفجار الانتفاضات الشبابية في كثير من البلدان العربية.

بيد أن الباحثة لم تولِ اهتماماً كبيراً بالعلاقات الثقافية بين اليابان ودول الشرق

الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي بعض مخيمات الشتات، ودعت إلى بناء مشاريع اقتصادية مشتركة تجمع بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين لزيادة فرص الحلول السلمية في هذه المنطقة، على أمل أن تمتد تلك المشاريع لتطول لبنان وسورية ودولاً أخرى بعد توقيع اتفاق شامل ينهي هذا الصراع. وقد ساندت اليابان بقوة مقرّرات قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ التي نصّت على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدان العربية مجتمعة وإسرائيل فور التوصل إلى توقيع اتفاق سلام شامل معها.

بعض الملاحظات الختامية

استطاعت اليابان تجاوز الأثر السلبي لأزمة الحظر النفطي في الاقتصاد الياباني، لكن نجاح الثورة الإسلامية في إيران، والحرب العراقية - الإيرانية، وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والغزو الأمريكي للعراق، وصعود التيارات الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط، وتساعد حدة الصراع العربي - الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، والضغط الأمريكي المتزايدة على سورية لدفعها إلى القبول بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، والانخراط في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وغيرها، دفع اليابان إلى تبني سياسة براغماتية متحركة تجاه التبدلات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط لضمان مصالحها الاستراتيجية فيها.

فالأمن الاقتصادي الياباني يتطلب ضمان مصادر التمويل النفطي من جهة، والحفاظ على سياسة الباب المفتوح أمام السلع والرساميل اليابانية. وهي سياسة

اليابانية المتطورة لإقامة مصانع للسيارات، أو الأدوات الكهربائية، أو المواد الطبية، أو صناعة الكومبيوتر وغيرها. ولم تعتمد البلدان العربية سياسة تصنيع عقلانية لتوطين التكنولوجيا اليابانية، واستخدامها في بناء نهضة صناعية هي بأمرس الحاجة إليها، لإيجاد فرص عمل للملايين من الشباب الذين نالوا شهادات عالية من أرقى الجامعات، وامتلكوا مهارات تقنية كبيرة تساعد على تطوير البنى الاقتصادية في بلدانهم. وقد أدى تجاهل الأنظمة العربية لدور الشباب وقدراتهم العلمية والتقنية إلى هجرة كثيفة للأدمغة العربية من دول الشرق الأوسط إلى الخارج، وتفجير انتفاضات شبابية طالت عدداً كبيراً من البلدان العربية، ونجحت في تغيير بعض الأنظمة السياسية فيها.

ختاماً، تؤدي اليابان اليوم دوراً أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد. وهناك دراسات تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً بامتياز، تؤدي فيه اليابان دوراً علمياً واقتصادياً مهماً، إلى جانب الصين والهند وكوريا وباقي دول النور الآسيوية. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهر تطور ملحوظ في علاقات اليابان مع دول الشرق الأوسط يشير إلى عمل منظم للاستفادة من علوم اليابان وتقنياتها العالية لتطوير البنى الاقتصادية والعلمية في بلدان الشرق الأوسط، وتجاوز مقولة «النفط العربي مقابل السلع اليابانية». وهي تؤثر إلى أن المصالح التي تجمع اليابانيين مع شعوب الشرق الأوسط باتت تتجاوز الأطر الاقتصادية الضيقة لتطول مختلف الجوانب العلمية، والثقافية، والفنية، والإعلامية، والإنسانية. وهي مصالح كبيرة ومتنوعة تساعد صنّاع

الأوسط، فطوال النصف الثاني من القرن العشرين، بقيت تلك العلاقات في حدود ضيقة، وصفها كثير من الباحثين بما يلي: «النفط العربي مقابل السلع اليابانية». ولم يشارك صنّاع القرار لدى العرب واليابانيين في تغيير هذا الواقع إلا بصورة طفيفة طوال العقود الأربعة الماضية. مرد ذلك أن شعاراً تجارياً بحثاً لا يؤسس لعلاقات ثقافية وسياسية متطورة بين اليابان والوطن العربي في عصر العولمة، وقد أثر سلباً في صناعة القرار السياسي الياباني السليم تجاه شعوب هذه المنطقة، فبقي قادة اليابان يقيسون مصالح اليابان مع الشعوب العربية بحجم التبادل التجاري والتوظيفات المالية فقط من دون النظر إلى حجم التبادل الأكاديمي، والثقافي، والفني، والسياحي، والإعلامي، وغيرها.

لكن المسؤولية لا تقع على عاتق اليابانيين بمفردهم في هذا المجال، بل على صانعي القرار السياسي والثقافي في بلدان الشرق الأوسط، وبشكل خاص في الجانب العربي. فقد استفاد اليابانيون كثيراً في علاقاتهم الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط لبيعوا كميات هائلة من السلع اليابانية في جميع الأسواق العربية، وفي دول الجوار الإقليمي كتركيا وإيران. وفي المقابل، أقاموا علاقات علمية وتقنية وثقافية متطورة جداً مع إسرائيل التي تعتبر اليوم من الدول المحظية جداً في علاقاتها مع الصين واليابان، بالإضافة إلى علاقاتها الاستراتيجية الثابتة مع الدول الأمريكية والأوروبية.

في الوقت عينه، ورغم وفرة المصالح اليابانية في بلدان الشرق الأوسط العربية، لم تتم الاستفادة المتاحة من التكنولوجيا

متباعدة جغرافياً، لكنها تنتمي إلى ثقافات آسيوية ذات ركائز مشتركة، ولها دور مهم في بناء عولمة أكثر إنسانية من العولمة الغربية ذات القطب الأمريكي الواحد المهيمن على النظام العالمي الجديد. وليس من شك في أن كتاب الباحثة مياجي يقدم مادة نظرية في غاية الأهمية لفهم أليات صنع القرار الياباني تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي، لا بد من نقله إلى العربية لتعميم فائدته على جميع من يتقنون اللغة العربية □

القرار في اليابان على بناء سياسة يابانية أكثر توازناً مع بلدان الشرق الأوسط، تقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب، وضمان المصلحة المشتركة لكلا الجانبين.

ففي عصر العولمة والنظام العالمي الجديد، لم تعد هناك أهمية كبيرة للحدود الجغرافية أو لبعد المسافات بين الدول، مما يستوجب تطوير العلاقات الثقافية بين اليابان وبلدان الشرق الأوسط، من التبادل التجاري إلى التفاعل الإيجابي بين شعوب



صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة (٥ أجزاء)

د. رشدي راشد

- الجزء الأول : المؤسسون والشارحون: بنو موسى، ابن قرة، ابن سنان، الخازن، القوهي، ابن السمع، ابن هود
- الجزء الثاني : الحسن بن الهيثم
- الجزء الثالث : الحسن بن الهيثم: نظرية المخروطات، الأعمال الهندسية، والهندسة العملية
- الجزء الرابع : الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات
- الجزء الخامس : الحسن بن الهيثم: علم الهيئة، الهندسة الكروية وحساب المثلثات